شركة أوراسكوم المالية القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وتقرير مراقب الحسابات عليها

المحتويات	**رقم الصفحة**
تقرير مراقب الحسابات	
قائمة المركز المالي المستقلة	١
قائمة الدخل المستقلة	٢
قائمة الدخل الشامل المستقلة	٣
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة	٤
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٥
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	٦-٣٣

KPMG
حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـــزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة أوراسكوم المالية القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة أوراسكوم المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خاليةً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

KPMG

حـــازم حسَـن

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي الغير مجمع لشركة أوراسكوم المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائها المالي الغير مجمع وتدفقاتها النقدية الغير مجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

KPMG حـــازم حسَـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مراقب الحسابات

عبد الهادي محمد على ابراهيم

سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٩٥)

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢١ مارس ٢٠٢٤

أوراسكوم المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المستقلة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(بالألف جنيه مصري)	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أصول			
أصول غير متداولة			
استثمارات في شركات تابعة	(٤)	٢٧٦,٨١٥	١٤٦,٨٢٥
استثمارات في شركات شقيقة	(٥)	١,٦٠٤,٤٢٣	١,٦٠٤,٤٢٣
أصول ثابتة	(٦)	١,٨٠١	٩٧
أصول حق انتفاع	(٧)	٤,١٣٣	-
أصول أخرى	(٨)	٣٥٦	-
إجمالي أصول غير متداولة		**١,٨٨٧,٥٢٨**	**١,٧٥١,٣٤٥**
أصول متداولة			
أصول أخرى	(٨-٢)	٥,٠٩٨	٣,٩٧٩
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٩)	-	٣٥٥,٨٥٩
نقدية بالبنوك	(١٠)	٦٠٣,٢٩٦	٢٦٩,٦١٩
إجمالي أصول متداولة		**٦٠٨,٣٩٤**	**٦٢٩,٤٥٧**
إجمالي الأصول		**٢,٤٩٥,٩٢٢**	**٢,٣٨٠,٨٠٢**
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(١١)	١,٤٨٧,٩٧٩	١,٦٢٦,١٦٥
أسهم خزينة	(١١-١)	(٢٠,٤١٥)	(٩٣,٦٥٣)
احتياطي قانوني		٤٢٤,٠١٣	٤٢٤,٠١٣
احتياطي ناتج عن عملية الانقسام	(١٢)	١٢٩,٠٨٧	١٢٩,٠٨٧
أرباح مرحلة		٤٢٢,٧٦٦	٢٧٥,٤٢٠
إجمالي حقوق الملكية		**٢,٤٤٣,٤٣٠**	**٢,٣٦١,٠٣٢**
التزامات غير متداولة			
إلتزام الضريبية المؤجلة	(٢٥)	١٦,٠٥٢	-
إلتزامات الايجار	(١٣)	٢,٥٦٥	-
		١٨,٦١٧	**-**
التزامات متداولة			
إلتزامات الايجار	(١٣)	١,٥٧٩	-
مخصصات	(١٤)	١٠,٥٠٠	-
التزامات أخرى	(١٥)	١٢,٣١٧	١٣,٣٥٧
التزام ضريبة الدخل	(٢٤)	٩,٣٩٠	٦,٣١٩
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	(١٦)	٨٩	٩٤
إجمالي الالتزامات المتداولة		**٣٣,٨٧٥**	**١٩,٧٧٠**
إجمالي الالتزامات		**٥٢,٤٩٢**	**١٩,٧٧٠**
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		**٢,٤٩٥,٩٢٢**	**٢,٣٨٠,٨٠٢**

الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٣١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"

رئيس القطاع المالي

العضو المنتدب

ORASCOM FINANCIAL HOLDING
Commercial Register : 430755
3 Abou Elfeda - Zamalek

(بالألف جنيه مصري)	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إيرادات توزيعات	(١٧)	٨٣,٨٩٥	٧٥,٧٥٢
(خسائر) بيع استثمارات فى شركات تابعة	(١٨)	-	(٣٢١,٧٩٥)
إجمالي الإيرادات (الخسائر)		**٨٣,٨٩٥**	**(٢٤٦,٠٤٣)**
تكلفة العاملين ورواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(١٩)	(٣٤,٩٣٧)	(٢٦,٦١٥)
إهلاك أصول ثابتة	(٢٠)	(١,٥٢٦)	(٤٥)
مخصصات مكونة	(١٤)	(١٠,٥٠٠)	-
مصروفات أخرى	(٢١)	(١١,٦٣٤)	(٦,٣٤٨)
مجمل الربح / (الخسائر)		**٢٥,٢٩٨**	**(٢٧٩,٠٥١)**
فوائد دائنة	(٢٢)	٧٧,٨٤٠	٤٣,٨٥٦
فوائد التزام الايجار	(١٣)	(٤٦٩)	-
صافي فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية	(٢٣)	٢٨,٦٩٥	٤٢,١٨٢
إجمالي إيرادات تمويلية		**١٠٦,٠٦٦**	**٨٦,٠٣٨**
صافي أرباح / (خسائر) العام قبل الضريبة		**١٣١,٣٦٤**	**(١٩٣,٠١٣)**
ضرائب الدخل	(٢٤)	(٢٩,٦٦٩)	(٨,٩٤٢)
صافي أرباح / (خسائر) العام		**١٠١,٦٩٥**	**(٢٠١,٩٥٥)**
نصيب السهم الأساسي والمخفض من صافي أرباح / (خسائر) العام (بالجنية لكل سهم)	(٢٦)	**٠,٠٢١٥**	**(٠,٠٣٩٤)**

الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٣١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

أوراسكوم المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(بالألف جنيه مصري)	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافي أرباح / (خسائر) العام	١٠١,٦٩٥	(٢٠١,٩٥٥)
بنود الدخل الشامل الآخر	-	-
إجمالي بنود الدخل الشامل الآخر، بعد الضريبة	-	-
إجمالي الدخل الشامل للعام	**١٠١,٦٩٥**	**(٢٠١,٩٥٥)**

الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٣١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

أوراسكوم المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(بالألف جنيه مصري)	إيضاح رقم	رأس المال	أسهم خزينة	احتياطي قانوني	احتياطي ناتج عن عملية الانقسام	أرباح مرحلة	اجمالي حقوق الملكية
رصيد ١ يناير ٢٠٢٢		١,٦٢٦,١٦٥	-	٤١٩,٥٢٢	١٢٩,٠٨٧	٤٨١,٨٦٦	٢,٦٥٦,٦٤٠
إجمالي الدخل الشامل للعام		-	-	-	-	(٢٠١,٩٥٥)	(٢٠١,٩٥٥)
المحول الي الاحتياطي القانوني		-	-	٤,٤٩١	-	(٤,٤٩١)	-
أسهم خزينة مشتراه	(١١-١)	-	(٩٣,٦٥٣)	-	-	-	(٩٣,٦٥٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		١,٦٢٦,١٦٥	(٩٣,٦٥٣)	٤٢٤,٠١٣	١٢٩,٠٨٧	٢٧٥,٤٢٠	٢,٣٦١,٠٣٢
رصيد ١ يناير ٢٠٢٣		١,٦٢٦,١٦٥	(٩٣,٦٥٣)	٤٢٤,٠١٣	١٢٩,٠٨٧	٢٧٥,٤٢٠	٢,٣٦١,٠٣٢
إجمالي الدخل الشامل للعام		-	-	-	-	١٠١,٦٩٥	١٠١,٦٩٥
أسهم خزينة مشتراه	(١١-١)	-	(١٩,٢٩٧)	-	-	-	(١٩,٢٩٧)
تخفيض رأس المال من خلال اعدام اسهم خزينة		(١٣٨,١٨٦)	٩٢,٥٣٥	-	-	٤٥,٦٥١	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		١,٤٨٧,٩٧٩	(٢٠,٤١٥)	٤٢٤,٠١٣	١٢٩,٠٨٧	٤٢٢,٧٦٦	٢,٤٤٣,٤٣٠

الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٣١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بالألف جنيه مصري)			
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي أرباح /(خسائر) العام قبل الضرائب		١٣١,٣٦٤	(١٩٣,٠١٣)
يتم تسويتها بـ:			
إيرادات توزيعات	(١٧)	(٨٣,٨٩٥)	(٧٥,٧٥٢)
خسائر بيع استثمارات فى شركات تابعة	(١٨)	-	٣٢١,٧٩٥
إهلاك أصول ثابتة	(٢٠)	١,٥٢٦	٤٥
فوائد دائنة	(٢٢)	(٧٧,٨٤٠)	(٤٣,٨٥٦)
فوائد التزام الايجار		٤٦٩	-
صافي فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية	(٢٣)	(٢٨,٦٩٥)	(٤٢,١٨٢)
		(٥٧,٠٧١)	**(٣٢,٩٦٣)**
صافي التغير في:			
التغير في أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة		-	٥,٨٥٩
التغير في أصول أخرى	(٨)	٥٧٨	(١,٨٣٤)
التغير في التزامات أخرى	(١٥)	(٣٥٦)	٦,٦٥٧
التغير أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	(١٦)	(٥)	٩١
التغير في المخصصات	(١٤)	١٠,٥٠٠	-
التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		**(٤٦,٣٥٤)**	**(٢٢,١٩٠)**
فوائد مقبوضة		٧٥,٧٨٧	٤٢,١٩٣
ضرائب دخل مدفوعة		(١١,٤٠٥)	(١,٧٦٥)
توزيعات مقبوضة		٨٣,٨٩٥	٧٥,٧٥٢
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**١٠١,٩٢٣**	**٩٣,٩٩٠**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء استثمارات في شركات تابعة	(٤)	(١٢٩,٩٩٠)	(١٠٥,٣٧٥)
مقبوضات من بيع استثمارات في شركات تابعة، بالصافي بعد خصم مصروفات البيع	(١٨)	-	٣٨١,٩٦١
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٦)	(٢,٠٤٩)	(١٥)
إجمالى التدفقات النقدية (المستخدمه فى) / الناتجة من أنشطة الاستثمار		**(١٣٢,٠٣٩)**	**٢٧٦,٥٧١**
التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل			
مدفوعات لشراء اسهم خزينة	(١١-١)	(١٩,٢٩٧)	(٩٣,٦٥٣)
مدفوعات التزام الايجار	(١٣)	(١,٦٣٩)	-
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		**(٢٠,٩٣٦)**	**(٩٣,٦٥٣)**
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام		**(٥١,٠٥٢)**	**٢٧٦,٩٠٨**
أثر التغير في أسعار صرف العملات على أرصدة النقدية وما في حكمها بعملات أجنبية		٢٨,٨٧٠	٤٢,١٨٢
النقدية وما في حكمها في بداية العام		٦٢٥,٤٧٨	٣٠٦,٣٨٨
النقدية وما في حكمها في نهاية العام	**(١٠)**	**٦٠٣,٢٩٦**	**٦٢٥,٤٧٨**

الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٣١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

١. نبذة عن الشركة

أ- الكيان القانونى والنشاط

شركة أوراسكوم المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) -والتي سوف يتم ذكرها فيما بعد بالشركة المنقسمة أو الشركة- خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ولائحته التنفيذية وقيدت الشركة بالسجل التجارى برقم ٤٣٠٧٥٥ في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، سجل تجارى القاهرة المميز. مقر الشركة هو أبو الفدا – الزمالك – القاهرة – جمهورية مصر العربية. مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠.

ب- غرض الشركة

غرض الشركة هو الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها مع مراعاة احكام قانون سوق رأس المال، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمال شبيهه بأعمالها، أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج. كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

ج- نبذه عن الشركة

تم إنشاء شركة أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م. من خلال انقسامها عن شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م.

وذلك بناءاً على قرار مجلس إداره شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة المنعقد في ٩ يوليو ٢٠٢٠، تم الموافقة على تقديم مشروع تقسيم تفصيلي للعرض على الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، حيث يتضمن المشروع تقسيم شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة إلى شركتين شركة قاسمة وتحمل نفس الإسم شركة "أوراسكوم للاستثمار القابضة" وهى تتضمن الاستثمارات في الشركات التى تعمل في مجالات مختلفة، وشركة منقسمة يتم إنشاءها وتسمى "أوراسكوم المالية القابضة" وتتضمن الاستثمارات في الشركات التى تعمل في مجالات الانشطة المالية غير المصرفية وهي شركتى بلتون المالية القابضة (شركة تابعة) وشركة كونتكت المالية القابضة (سابقا شركة ثروة كابيتال القابضة) (شركة شقيقة) وتحول تبعية شركة بلتون المالية القابضة وشركة كونتكت المالية القابضة فضلاً عن الحساب الجاري المستحق لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة من شركة فيكتوار انفستمنت إلى الشركة المنقسمة.

بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠، وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة المنعقدة على تقسيم شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م وفقا لأسلوب التقسيم الأفقي بالقيمة الدفترية للسهم واتخاذ القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أساسا لتاريخ الانقسام بحيث تظل شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م. (الشركة القاسمة) قائمة ويخفض رأسمالها المصدر عن طريق تخفيض القيمة الإسمية لأسهمها، على أن تتخصص الشركة القاسمة في القيام بالأنشطة الاستثمارية المتنوعة، وتظل محتفظة بترخيصها كشركة غرضها "الاشتراك في تأسيس كافة الشركات المساهمة أو التوصية بالأسهم التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها"، بينما ينتج عن التقسيم تأسيس شركة جديدة بإسم شركة أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) في شكل شركة مساهمة مصرية، خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ويتمثل غرضها في "الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها والتي تعمل في مجالات الأنشطة المالية غير مصرفية" وعلى أن تكون الشركات الناتجة عن التقسيم مملوكة لنفس مساهمي شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة في تاريخ تنفيذ التقسيم وبذات نسب الملكية لكل مساهم قبل تنفيذ عملية التقسيم.

كما وافقت الجمعية أيضا على التقرير الصادر من هيئة الأداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الصادر بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢٠، بصافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة بناءا على القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والمنتهي الى أن القيمة الدفترية لصافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة تبلغ ٢,٠٠٩,٨٢٤,٦٠٠ جنيه مصري، حيث تم الموافقة على أن يصبح رأس المال المرخص به للشركة المنقسمة مبلغ ٨,١٣٠,٨٢٠,٤٦١ جنيه مصري، ورأس المال المصدر مبلغ ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢.٢ جنيه مصري موزع على ٥,٢٤٥,٦٩٠,٦٢٠ سهم بقيمة إسمية ٠.٣١ جنيه مصري للسهم، بحيث تكون توزيع صافي حقوق الملكية وفقا لما يلي:

المبالغ بالألف جنيه مصري

رأس المال المصدر والمدفوع	١,٦٢٦,١٦٥
احتياطي قانوني	٤١٩,٥٢٢
خسائر مرحلة	(٣٥,٨٦٢)
صافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة	**٢,٠٠٩,٨٢٥**

هذا وقد تم إجراء تسويات على تقرير هيئة الأداء الاقتصادي، والتي قامت بتكوين إضمحلال في قيمة الاستثمار في شركة كونتكت المالية القابضة بمبلغ ٣٩٠,٦٩٨ ألف جنيه مصري، حيث إعتمد التقرير فقط على القيمة السوقية للسهم في البورصة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ولم يتم مراعاة القيمة الاستخدامية لقيمة الاستثمار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وهى أكبر من القيمة الدفترية وبالتالي تم رد الاضمحلال وتم اثباته ضمن حقوق الملكية للشركة المنقسمة حيث تم زيادة الأرباح المرحلة بمبلغ ٣٩٠,٦٩٨ ألف جنيه مصري.

هذا وقد تأسست شركة أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) بموجب قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٠٢٠ في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠، وذلك بموجب قرار لجنة فحص طلبات تأسيس وترخيص الشركات المشكلة بالهيئة بجلستها رقم ٤٤٠ في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠، حيث صدرت موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية برقم صادر ١٣٨٢١ في ١ ديسمبر ٢٠٢٠، على إصدار أسهم شركة أوراسكوم المالية القابضة (المنقسمة) برأس مال قدرة ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢.٢ جنيه مصري، بموجب تقييم اللجنة المشكلة بالهيئة العامة للاستثمار، وبتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، تم قيد الشركة بالسجل التجاري برقم ٤٣٠٧٥٥ سجل القاهرة المميز، ونشر نظامها الأساسي بعدد صحيفة الشركات وأصبح للشركة رأس مال مرخص به قدرة ٨,١٣٠,٨٢٠,٤٦١ جنيه مصري.

٢. أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- التوافق مع معايير المحاسبة المصرية

- تم إعداد القوائم المالية المستقلة المرفقة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبى مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.
- تم إعتماد القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بواسطة مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٤.

ب- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة، والتي تتمثل فيما يلي:

- المشتقات المالية.
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

هذا وقد تم عرض الاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة الشركة المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة (المجموعة).

ج- **عملة العرض**

تم اعداد وعرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل للشركة. كما أن جميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصرى تم تقريبها الى أقرب ألف جنيه مصرى فيما عدا نصيب السهم فى أرباح الفترة، إلا إذا تم الاشارة بالقوائم المالية المستقلة أو بالايضاحات بخلاف ذلك.

د- **استخدام التقديرات والحكم الشخصي**

يتطلب اعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الادارة باستخدام تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والايرادات والمصروفات.

وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة ترى ادارة الشركة معقوليتها فى ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات بصورة جوهرية إذا ما اختلفت الظروف والعوامل المحيطة.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم فيها تغيير تلك التقديرات، أما اذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التى يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق فى الفترة التى يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية، وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الانخفاض في قيم الأصول.
- الأصول الضريبية المؤجلة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.
- مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

أ- ترجمة العملات الاجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد بالدفاتر باعتباره العملة الأساسية التى تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. ويتم إثبات المعاملات التى تتم بعملات بخلاف الجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت اتمام التعامل. وفى نهاية كل فترة مالية يتم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية للجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ. أما بالنسبة للأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها للجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ تحديد القيمة العادلة بينما لا تعاد ترجمة الاصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة عن الفترة فى بند مستقل بقائمة الدخل المستقلة فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الاصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم ادراجها ضمن التغيرات فى قيمتها العادلة.

ب- الأصول الثابتة

تُعرَض الأصول الثابتة – المحتفظ بها بغرض استخدامها في الأغراض الإدارية – بقائمة المركز المالى المستقل بالتكلفة مخصوماً منها أى مجمعٍ للإهلاك وخسائر الاضمحلال المتراكمة.

وبالنسبة للأصول الثابتة التى تكون فى مرحلة الإنشاء والمقرر استخدامها فى أغراضٍ إدارية أو فى أغراضٍ أخرى غير محددة بعد ، فتظهر بالتكلفة مخصوماً منها خسارةٍ الاضمحلال المُعتَرَفُ بها. وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية ومزايا العاملين وكما تتضمن أيضاً – فى حالة وجود أصولٍ مؤهلةٍ للرسملة – تكاليف الاقتراض التى يتم رسملتها وفقاً للسياسة المحاسبية للشركة. ويتم تبويب تلك الأصول إلى التصنيف الملائم من الأصول الثابتة عندما تكتمل وتكون جاهزةً للتشغيل. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحةً للاستخدام فى الأغراض التى أُقتنيت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة فى إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويبدأ إهلاك المباني والأثاث والتجهيزات عندما تصبح هذه الأصول صالحةً للاستخدام فى الأغراض التى إقتُنِيَت من أجلها. لا يتم إهلاك الأراضي المملوكة للشركة ، إن وجدت.

يتم رسملة التكاليف اللاحقة على تكلفة الاصل او يتم اثباتها كأصل مستقل بحسب الاحوال فقط عندما يكون من المتوقع أن تؤدى الى زيادة المنافع الاقتصادية المتوقعة للشركة و يمكن قياسها بدقة ويتم استبعاد الاجزاء المستبدلة فى الاصل. يتم تحميل تكاليف الصيانة والاصلاح على قائمة الدخل عن السنة المالية التى حدثت فيها.

يتم الاعتراف بمصروف الإهلاك (بخلاف الأراضى والأصول تحت الإنشاء) بغرض التوزيع المنتظم لتكلفة الأصول الثابتة بحيث يتم تخفيض قيمه الأصل إلى قيمته التخريديه على مدار العمر الإنتاجى المقدر باستخدام طريقه القسط الثابت للإهلاك.

يتم مراجعه القيمه التخريديه والأعمار الإنتاجيه وطريقة الإهلاك للأصول فى تاريخ القوائم الماليه مع الأخذ فى الأعتبار أنه يتم المحاسبة عن تأثير أى تغييرات فى تلك التقديرات على أساس مستقبلى.

يتم استبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر عند استبعاده أو فى حالة عدم توقع أية منافع اقتصادية مستقبلية منه من الاستخدام. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناشئة من استبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر فى قائمة الدخل المستقلة يتم تحديدها على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للبند.

ج- الاستثمارات فى شركات تابعة

يتم المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة فى القوائم المالية المستقلة للشركة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم اثبات الاستثمارات فى شركات تابعة بتكلفة الاقتناء مخصوما منها الاضمحلال فى القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حدة ويتم اثباتة فى قائمة الارباح والخسائر. الشركات التابعة هى الشركات التى تسيطر عليها الشركة عندما يتحقق للمستثمر جميع ما يلى :

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها.
- التعرض أو الحق فى العوائد المتغيرة من خلال مساهمته فى المنشأة المستثمر فيه .
- القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التى يحصل عليها منها.

على الشركة إعادة تقييم السيطرة علي المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لواحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورين بعالية.

بالنسبة للشركات التابعة "الكيانات المهيكلة" ، لا يوجد تكلفة يعترف بها فى القوائم المالية المستقلة للشركة، لذلك يتم الافصاح عن طبيعة ومخاطر هذه الشركات التابعة "الكيانات المهيكلة" في القوائم المالية المستقلة للشركة كأطراف ذوي علاقة.

د- الإستثمارات فى شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هى منشأه تتمتع الشركة بتأثير جوهرى عليها من خلال المشاركة فى القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

هذا ويتم المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوما منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. هذا ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية فى المحاسبة عن استثماراتها فى الشركات الشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (٤٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

على أنه فى حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة الاستثمارات فى شركات شقيقة فى تاريخ القوائم المالية المستقلة فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فورا بقائمة الدخل المستقلة.

ذ- **الإضمحلال فى قيمة الاصول غير المالية**

تقوم الشركة على أساس سنوي أو كلما يستدعي الأمر ذلك بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة والأصول غير المالية (مثل الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة) لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمتها ، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل. هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة – مخصوماً منها تكاليف البيع – أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر. ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتى تعبر عن القيمة الإستخدامية. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وينشأ الاضمحلال إذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية وعندئذٍ يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل المستقلة. وعندما ترتفع القيمة الاستردادية للأصل فى فترة لاحقة ويكون ذلك مؤشراً على الانخفاض فى الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة عندئذٍ يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل المستقلة.

ر- **الضرائب**

يتمثل مصروف ضريبة الدخل في مبلغ الضريبة الجارية المستحقة السداد والضريبة المؤجلة.

- **الضريبة الجارية**

تعتمد الضريبة الجارية المستحقة السداد على الربح الضريبي للعام. ويختلف الربح الضريبي عن الربح المحاسبي المعروض بقائمة الدخل المستقلة بسبب وجود بنودٍ للإيراد أو المصروف خاضعةٍ للضريبة أو قابلةٍ للخصم ضريبياً في سنواتٍ أخرى، وبسبب بنودٍ أخرى دائماً وأبداً لن تخضع للضريبة أو يُسمَح بِخصمها ضريبياً. ويتم احتساب التزام الشركة بالضريبة الجارية باستخدام أسعار الضريبة التى تكون قد أُقِرَت بشكلٍ رسمى أو مبدئى حتى نهاية الفترة المالية.

- **الضريبة المؤجلة**

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة على الفروق المؤقتة الناتجة عن الاختلاف بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المستقلة والأسس الضريبية لتلك الأصول والالتزامات والمستخدمة فى احتساب الربح الضريبى ، ويتم المحاسبة عنها بطريقة التزامات الميزانية.

وبصفةٍ عامة يتم الاعتراف بالتزاماتٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بينما عادةً ما يتم الاعتراف بأصولٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم الضريبى ولكن إلى المدى الذى يُرَجَحُ معه أن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية يمكن من خلالها استخدام تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

ولا يتم الاعتراف بأصولٍ أو التزاماتٍ ضريبيةٍ مؤجلة على الفروق المؤقتة الناتجة عن الاعتراف الأولى باصولٍ والتزاماتٍ أخرى فى معاملةٍ (من غير معاملات تجميع الأعمال) لا تؤثر على الربح الضريبى ولا الربح المحاسبى

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى نهاية كل فترة مالية وتُخَفَض تلك القيمة الدفترية عندما لا يتوافر احتمال مرجح بأن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية تسمح باسترداد الأصل الضريبي المؤجل بالكامل أو جزءٍ منه.

تُقاس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع ان تكون مطبقةً فى الفترة التى يُسَوَى فيها الالتزام أو يستخدم فيها الأصل ووفقاً لأسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) التى تكون قد أُقِرَت بشكلٍ رسمى أو مبدئى حتى نهاية الفترة المالية. وتعكس عملية قياس الالتزامات والاصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التي من شأنها أن تترتب على الطريقة التى تتوقع الشركة – فى نهاية الفترة المالية – أن تسترد او تسوى بها القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

تتم المقاصه بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حينما يوجد حق قانوني مُلزِم فى اجراء مقاصة بين الأصول الضريبية الجارية والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تتعلق الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بضرائبِ دخلٍ مفروضة بمعرفة نفس المصلحة الضريبية وأن تتجه نية الشركة لتسوية تلك الأصول والالتزامات الضريبية بالصافي.

- **الضريبة الجارية والمؤجلة الخاصة بالفترة**

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كمصروفٍ او إيرادٍ فى الأرباح أو الخسائر – إلا لو كانتا متصلتان ببنودٍ يُعتَرَف بها مباشرةً ضمن حقوق الملكية – فعندئذٍ يُعتَرَفُ بكلٍ من الضريبة الجارية والمؤجلة هى الأخرى وذلك مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

ز- **المخصصات**

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالى (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص افضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية المستقلة إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل المستقلة.

ح- **النقدية وما فى حكمها**

تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة النقدية بالخزينة والبنوك و أذون الخزانه تستحق فى أقل من ثلاثة أشهر والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التى يمكن تحويلها بسهوله الى مبالغ نقدية محدده وبشرط أن يكون تعرضها لمخاطر التغير فى قيمتها ضئيلاً وأن يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتناؤه.

ز- **القياس والإعتراف بالإيراد**

- يتم إثبات الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أى خصم أو ضرائب مبيعات.
- يتم إثبات إيرادات الشركة من توزيعات الأرباح التي تستحقها عن استثماراتها فى أدوات حقوق الملكية عند صدور الحق للشركة فى الحصول على التوزيعات.
- يتم الإعتراف بإيرادات خدمات الدعم الفني فى قائمة الدخل المستقلة على مدار زمنى وفقاً للعقود المبرمة مع الشركات التابعة والشقيقة طبقاً لمبدأ الإستحقاق، إلى المدى الذى تعتبر فيه الشركة قد قامت بتأدية الخدمات طبقاً للعقود ويمكن قياس الإيراد وإجمالى تدفق المنافع الإقتصادية الداخلة للشركة ونسبة إتمام المعاملات بشكل دقيق.
- تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

- تثبت إيرادات بيع إستثمارات مالية طبقاً لمبدأ الاستحقاق بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أى خصم أو مصروفات وعمولات عملية البيع أو تكلفة الأستثمار.

س- <u>الأدوات المالية</u>

<u>الاصول المالية</u>

بداءاً من ١ يناير ٢٠٢١، قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد رقم ٤٧ " الأدوات المالية".

أ- التبويب

تصنف الشركة أصولها المالية الى فئات القياس التالية:

- تلك التي سيتم قياسها لاحقًا بالقيمة العادلة (إما من خلال الدخل الشامل الآخر أو من خلال الأرباح أو الخسائر)، و
- تلك التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

يعتمد التصنيف على نموذج أعمال بالشركة لإدارة تلك الأصول المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية.

بالنسبة للأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، سيتم تسجيل الأرباح والخسائر إما في قائمة الارباح أو الخسائر أو في الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة، سيعتمد ذلك على ما إذا كانت الشركة قد قامت باختيار غير قابل للإلغاء في وقت الاعتراف الأولي للمحاسبة عن الاستثمار في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تقوم الشركة بإعادة تصنيف استثماراتها عندما وفقط عندما يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك الأصول.

ب- الاعتراف والاستبعاد

الطريقة المعتادة لشراء وبيع الأصول المالية، في تاريخ التبادل التجاري، وهو التاريخ الذي تكون فيه الشركة ملتزمة بشراء أو بيع الأصل المالي. يتم بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو يتم بتحويل تلك الحقوق في معاملة يكون فيها قد تم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري.

ج- القياس

عند الاعتراف المبدئي، تقيس الشركة الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، في حالة الأصل المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي. يتم إدراج تكاليف المعاملات للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر كمصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتم اعتبار الأصول المالية المتضمنة مشتقات ضمنية بكاملها عند تحديد ما إذا كانت تدفقاتها النقدية هي فقط دفع أصل المبلغ والفائدة.

<u>أدوات الدين</u>

يعتمد القياس اللاحق لأدوات الدين على نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل وخصائص التدفق النقدي للأصل. وهناك ثلاث فئات قياس تقوم الشركة بتصنيف أدوات الدين من خلالها:

- التكلفة المستهلكة: يتم قياس الأصول المحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، حيث تمثل تلك التدفقات النقدية فقط مدفوعات أصل المبلغ والفوائد، بالتكلفة المستهلكة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الأصول المالية في ايرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الاستثمارات مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر، ويتم تبويبها في بند ايرادات / (مصروفات) أخرى. ويتم عرض خسائر انخفاض القيمة كبند منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم قياس الأصول المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وأيضا بغرض بيع الأصول المالية، حيث تمثل التدفقات النقدية للأصول فقط مدفوعات أصل المبلغ والفوائد، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم أخذ التغيرات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء إثبات أرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات

الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، والتي يتم الاعتراف بها في قائمة الارباح أو الخسائر. عندما يتم استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الارباح أو الخسائر ويتم الاعتراف بها في بند ايرادات / (مصروفات) أخرى. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الأصول المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم عرض مصروفات اضمحلال القيمة كبند منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: الأصول التي لا تستوفي معايير التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستثمار في أدوات الدين الذي يتم قياسه لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر في الارباح أو الخسائر ويتم عرضها بالصافي ضمن بند إيرادات / (مصروفات) أخرى في الفترة التي نشأت فيها.

أدوات حقوق الملكية

تقوم الشركة لاحقًا بقياس جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وعندما تختار إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة فى الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة تصنيفه لاحقة إلى قائمة الارباح أو الخسائر بعد استبعاد الاستثمار. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في قائمة الارباح أو الخسائر كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام تلك التوزيعات.

يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بند ايرادات/(مصروفات) أخرى في قائمة الارباح أو الخسائر بحسب الأحوال. ولا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

الاضمحلال

في تاريخ القوائم المالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك اضمحلال ائتماني الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأوراق المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يحدث الاضمحلال الائتماني للاصل المالي عندما يكون هناك حدث او أحداث ضارة على التدفقات النقدية المتوقعة للاصل المالي.

تتضمن الأدلة على الاضمحلال ائتماني البيانات الملحوظة التالية:

- خرق للعقد من خلال التعثر في سداد القرض أو التاخير عن السداد لاكثر من ٩٠ يوما عن تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكلة القرض او الدفعة المقدمة من الشركة بشروط ليست في صالح الشركة.

أنه من المحتمل إفلاس المقترض أو أي جدولة مالية أخرى، أو إختفاء السوق النشط للأصل بسبب صعوبات مالية.

يتم خصم مخصصات الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة من القيمة الإجمالية للأصل.

المشتقات المالية

تدخل الشركة عند الحاجة فى بعض عقود المشتقات المالية بغرض التغطية الاقتصادية لمخاطر التقلبات فى أسعار الصرف كما قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد فى بعض الاتفاقات الأخرى التي قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الإعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفي بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التي تتميز بها المشتقة المالية المستقلة. ويتم الإعتراف الأولي بالمشتقات المالية بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم إدراج التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الدخل. وبالنسبة للمشتقات المالية المخصصة عند الإعتراف الأولي بها كأدوات تغطية مخاطر فى علاقة تغطية موثقة وفعالة فيتوقف توقيت الإعتراف بالتغير فى قيمتها العادلة بقائمة الدخل على نوع علاقة التغطية وطبيعة البند المغطى.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة

تبويب الأداة كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات الشركة وذلك في تاريخ اصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل فى أي تعاقد يعطي الحق الشركة فى صافي أصول منشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات.

يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصوماً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

الالتزامات المالية

تم تصنيف الإلتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو التزامات مالية أخرى.

إلتزامات مالية أخرى

تتضمن الالتزامات المالية الأخرى أرصدة القروض والموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة والتزامات أخرى، ويتم الإعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلى.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة اقل.

استبعاد الأدوات المالية من الدفاتر

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية لطرف خارج الشركة أما إذا لم تسفر المعاملة عن تحويل الشركة لكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل لطرف خارجي أو عن الاحتفاظ بها بصورة جوهرية، فإن عليها أن تحدد ما إذا كانت لازالت محتفظة بالسيطرة على الأصل المالي. فإذا استمرت الشركة فى السيطرة على الأصل المالي المُحول عندئذٍ تعترف بالحصة التي تحتفظ بها فى الأصل وبالتزام مقابل يمثل المبالغ التي قد يتعين عليها سدادها.

أما إذا ما أسفرت المعاملة عن احتفاظ الشركة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول عندئذٍ تستمر الشركة في الإعتراف بالأصل المالي على أن تعترف أيضاً بالمبالغ المستلمة كاقتراض بضمان ذلك الأصل.

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو بإلغائها أو بانتهاء مدتها التعاقدية.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتى تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أى فترة مناسبة أقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس معدل الفائدة الفعلي فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافى التغير فى قيمتها العادلة.

ل- مزايا العاملين قصيرة الاجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتبات والاجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية قصيرة الأجل مقابل خدمات العاملين بالشركة على أساس الإستحقاق فى الفترة المالية التى تؤدى خلالها تلك الخدمات.

م- **توزيعات الأرباح**

يتم الإعتراف بتوزيعات أرباح الشركة على المساهمين وبمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبنصيب العاملين فى تلك الأرباح كإلتزام بالقوائم المالية المستقلة فى الفترة التى يتم إعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمى الشركة.

د- **الأقتراض وتكلفة الأقتراض**

تثبت القروض أولاً بالقيمه العادله ناقصاً تكلفه الحصول على القروض ولاحقاً بالتكلفة المستهلكة، يتم تحميل قائمه الدخل المستقلة بالفرق بين المتحصلات ناقصاً تكلفه الحصول على القرض وبين القيمه التى سيتم الوفاء بها على مدار فتره القرض باستخدام طريقه معدل الفائدة الفعلية. تصنف القروض على أنها قصيره الأجل إلا إذا كان للشركه حقوق غير مشروطه لتأجيل تسويه الالتزامات على الأقل ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية المستقلة.

هذا وتشمل تكاليف الاقتراض فروق العملة التى تنشأ من الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذى تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد. وتتضمن تلك الارباح والخسائر التي تعتبر تعديلاً لتكلفة الفوائد فروق أسعار الفوائد فيما بين تكلفة الاقتراض بعملة التعامل والاقتراض بالعملات الاجنبية. قد يتم الاستثمار المؤقت لاقتراضٍ بِعَينِهِ لحين إنفاقِه علي أصولٍ مؤهلةٍ للرسمله ، وفى مثل هذه الحالة يتم خصم الدخل المكتسب من الاستثمار المؤقت لذلك الاقتراض من تكاليف الإقتراض المؤهلة للرسملة. ويتم الاعتراف بكافة تكاليف الاقتراض الأخرى فى قائمة الدخل المستقلة في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

هـ- **نصيب السهم فى الأرباح**

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة طبقاً للقوائم المالية المستقلة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

و- **مصادر إستنباط القيمة العادلة**

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٣) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة فى السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات فى تاريخ القوائم المالية المستقلة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التى لايتم تداولها فى سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التى تستخدم مدخلات وافتراضات ملائمة تعتمد على أحوال السوق فى تاريخ القوائم المالية المستقلة مع تعديلها كلما كان ذلك ضرورياً بما يتوافق مع الأحداث والظروف المحيطة بالشركة ومعاملاتها مع الغير.

ز- **الإحتياطى القانونى**

طبقاً للنظام الأساسى للشركة يتم تجنيب ٥٪ من صافى الأرباح لتكوين الاحتياطى القانونى ويجوز ايقاف تجنيب هذه المبالغ متى وصل رصيد هذا الاحتياطى الى ٥٠٪ من قيمة رأس المال المصدر ويتم استئناف عملية التجنيب متى قل رصيد الاحتياطى عن هذا الحد ، ويمكن استخدام هذا الاحتياطى فى تغطية الخسائر كما يمكن استخدامه فى زيادة رأس مال الشركة بشرط موافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة.

ح- **حصة العاملين في الارباح**

يحق للعاملين حصة في الارباح تعادل نسبة ١٠٪ مما يتقرر توزيعه نقداً وبما لا يزيد على مجموع أجورهم السنوية، ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الارباح كتوزيعات ارباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع ونظراً لأن توزيع الأرباح هو حق أصيل لمساهمي الشركة فلا يتم الاعتراف بإلتزام قبل العاملين في الأرباح التي لم يتم الاعلان عن توزيعها حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة (الأرباح المحتجزة).

ط- قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة بإستخدام الطريقة غير المباشرة.

ي- الايرادات من العقود مع العملاء

ينص معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) على أن الاعتراف بالإيراد يعتمد على الخطوات الخمس التالية:

١- تحديد العقد مع العميل؛

٢- تحديد الالتزام التعاقدي لنقل البضائع و / أو الخدمات (المعروفة باسم التزامات الأداء)؛

٣- تحديد سعر الصفقة؛

٤- تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة؛

٥- الاعتراف بالإيرادات عند الوفاء بالتزام الأداء ذي الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، يشمل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٨ الإفصاح عن البيانات المالية، فيما يتعلق بطبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية ذات المرتبطة بها.

ايراد توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالايرادات من توزيعات الأرباح الناتجه من استثمارات الشركة بقائمة الدخل في التاريخ الذي ينشا فيه حق الشركه في تحصيل قيمة هذه الأرباح

ك- عقود الإيجار

في بداية العقد تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. ويكون العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير إذا كان العقد ينقل حق السيطرة لاستخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل. لتقييم ما إذا كان عقد التأجير ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تستخدم الشركة تعريف عقد الايجار في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) .

المستأجر

عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون ايجاري، تقوم الشركة بتوزيع المقابل المادي في العقد لكل عنصر ايجاري على أساس السعر التناسبي المستقل، ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار العقارات، اختارت الشركة عدم فصل المكونات غير الايجارية والمحاسبة عن المكونات الايجارية وغير الايجارية كمكون ايجاري منفرد.

تقوم الشركة بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزام التأجير في تاريخ نشأة عقد التأجير. يتم قياس أصل حق الانتفاع أوليا بالتكلفة والتى تتضمن المبلغ الاولي لالتزام عقد التأجير ويتم تسويته باي مبالغ مسددة في أو قبل تاريخ نشأة العقد، بالإضافة الى أي تكاليف مباشرة أولية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الأصل محل العقد أو استعادة الأصل نفسه أو الموقع الذي يوجد فيه الاصل، مخصوماً منه أي حوافز تأجير مستلمة.

يتم استهلاك أصل حق الانتفاع لاحقا باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ نشأة العقد وحتى نهاية مدة الايجار، ما لم يحول الإيجار ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة بنهاية مدة عقد التأجير،أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن الشركة ستمارس خيار الشراء، في هذه الحالة يتم استهلاك أصل حق الانتفاع على مدي العمر الانتاجى للاصل والتي يتم تحديدها على نفس الاسس للعقارات والمعدات بالإضافة الى، انه يتم دوريا تخفيض اصل حق الانتفاع بقيمة خسائر الاضمحلال إن وجدت ويتم تعديلها بإعادة قياس إلتزام التأجير.

يتم قياس التزام التاجير مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ بدأ العقد، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار ، أو إذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للشركة. وبشكل عام، تستخدم الشركة معدل اقتراضها الاضافى كمعدل للخصم.

تحدد الشركة معدل الاقتراض الاضافى من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط الإيجار ونوع الأصل المؤجر.

تتكون دفعات الايجار المدرجة في قياس التزام عقد التأجير من الآتى :

دفعات ثابتة ، تشمل دفعات ثابتة في جوهرها.

- دفعات عقد تأجير متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها أوليا باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد التأجير.
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت الشركة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، مدفوعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت الشركة متاكدة بدرجة معقولة من ممارسة خيار التمديد ، وعقوبات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن الشركة متاكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام التاجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. والتي يتم إعادة قياسها إذا كان هناك تغيرا في دفعات الإيجار المستقبلية ناتج من تغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات، إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، إذا قامت الشركة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا كان هناك دفع إيجار ثابت من حيث الجوهر.

عند إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة ، يتم إجراء تعديل على القيمة الدفترية لاصل حق الانتفاع، أو يتم تسجيله ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لاصل حق الانتفاع الى الصفر.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجارات الأصول صغيرة القيمة

اختارت الشركة عدم الاعتراف بأصول حق الانتفاع والتزامات التأجير لإيجارات الأصول صغيرة القيمة والإيجارات قصيرة الأجل ، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف الشركة بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

ل- <u>الأدوات المالية</u>

<u>التصنيف والقياس</u>

-عند الاعتراف الاولي، يتم تصنيف الاصول المالية على أنها مقاسة على النحو التالي:

•التكلفة المستهلكة(AC)

•القيمة العادلة من خلال الدخل ا لشامل الآخر (FVOCI) أو

•القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة(FVTPL)

يتم تبويب الأصول المالية طبقا لكيفية ادارتهم (نموذج اعمال الشركة) وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

<u>القياس اللاحق</u>

يتم تصنيف الأصل المالي على أنه يتم قياسه لاحقا على النحو التالي: التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر على أساس كل من نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.

- يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المستهلكة إذا استوفت الشرطين التاليين:
  - يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول مالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. و
  - ينتج عن الشروط ا لتعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلي و الفائدة على المبلغ المستحق السداد.
- يتم قياس أدوات الدين بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت ال شرطين التاليين:
  - يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
  - ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ المستحق السداد.

يتم قياس ادوات الدين بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

لا يتم إعادة تصنيف الاصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغيير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الاصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الاصول المالية في اليوم الأول من الفترة المالية التالية للتغيير في نموذج الأعمال.

قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتغيير قياس الاستثمارات في حقوق الملكية غير المبوبة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لتكون مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق الاولى وسوف يتم هذا الاختيار على أساس كل اداة مالية على حدي.

يتم قياس أدوات حقوق الملكية بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

بالإضافة إلى ذلك، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتغيير تحديد أصل مالي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ليتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر عند الاعتراف الاولى، وذلك في هذه الحالة ما إذا كان إعادة التصنيف سيؤدى الى تحقيق التوافق المحاسبي.

تقييم نموذج الاعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم بها تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عمليًا. يشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية او مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

- كيف يتم تقييم أداء المحفظة وتقديم التقارير عنها إلى إدارة الشركة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال(الأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، لم يقتصر نطاق الشركة على المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل، ولكن مع الأخذ في الاعتبار التقييم العام لكيفية تحقيق الهدف الذي أعلنته الشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفق النقدي.

الاصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها لا يحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

-تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف المبلغ الأصلي على انه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. يتم تعريف الفائدة على انها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي محل السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل مخاطر السيولة او لتكاليف الإدارية وكذلك هامش الربح وفي إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة فان الشركة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على بنود تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية وفى هذه الحالة فان ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

الأصول المالية – القياس اللاحق والارباح والخسائر

-الأصول المالية – المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة. اي عوائد أو توزيعات ارباح يتم اثباتها ضمن الأرباح أو الخسائر.

-الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة: تقاس هذه الأصول لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر. وكذلك بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

- **أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** تقاس هذه الأصول لاحقا بالقيمة العادلة.

إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر. صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف ف بها ضمن الدخل الشامل الاخر. عند الاستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر المدرجة ضمن الدخل الشامل الاخر يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

- **استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلا ل الدخل الشامل الآخر :** تقاس تلك الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة.

توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار. صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية – التبويب والقياس اللاحق والارباح والخسائر

يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الا براح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح أو الخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح الخسائر.

الالتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد و أرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر، وبالنسبة للأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل أيضا ضمن الأرباح و الخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري ، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري ,او التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل او الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية بشكل جوهري و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

قد تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة وفي هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها. تقوم الشركة أيضًا باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات تم تحملها) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

الاضمحلال

تطبق الشركة كلا من الأساليب العامة والمبسطة لقياس خسارة الائتمان المتوقعة على الأصول المالية التي يتم الاعتراف بها بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين التي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يمكن أن تنتقل الأصول المالية بين ثلاث مراحل وفقا للتغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

يتم الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول المالية في قائمة الدخل ضمن مصروفات خسائر الائتمان.

نموذج نهج مبسط

- فيما يتعلق بأرصدة العملاء المتعلقة بالأتعاب والعمولات، يتم تنفيذ نموذج النهج المبسط لتحديد الاضمحلال على خطوتين:
  - أي راصدة عملاء متخلفة عن السداد يتم تقييمها بشكل فردي للاضمحلال. و
  - يتم الاعتراف باحتياطي عام لجميع ارصدة العملاء الأخرى(بما في ذلك تلك التي لم يتأخر موعد استحقاقها) بناءً على معدلات الخسارة التاريخية المحدد ة وتوقعات الخسائر الائتمانية.

نموذج النهج العام

تنطبق متطلبات الاضمحلال للنموذج العام لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على جميع الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء الارصدة التي يغطيها النموذج المبسط كما هو مذكور أعلاه.

لأغراض سياسة الاضمحلال أدناه، يشار إلى هذه الأدوات باسم (الأصول المالية).

تم تغير اسلوب تحديد خسائر الاضمحلال والمخصصات من نموذج خسارة الائتمان المتكبدة حيث يتم الاعتراف بخسائر– الائتمان عند وقوع حدث خسارة محدد بموجب المعيار المحاسبي السابق، إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، حيث يتم أخذ المخصصات عند بداية الاعتراف بالأصل المالي، بناءً على توقعات خسائر الائتمان المحتملة في وقت الاثبات الأولي.

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) منهجًا من ثلاث مراحل للاضمحلال في قيمة الأصول المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ الاعتراف الاولى أو الشراء. يتم تلخيص هذا النهج على النحو التالي:

المرحلة(١) : خسارة الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا:

تتضمن المرحلة (١) الأصول المالية عند الاعتراف الاولي والتي ليس بها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الاصول، يتم الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على إجمالي القيمة الدفترية للأصل بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة لهذه الاصول، تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

المرحلة (٢): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة ليست مضمحلة ائتمانياً:

تتضمن المرحلة (٢) الاصول المالية التي كان لديها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن ليس لديها دليل موضوعي على الاضمحلال. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر، ولكن لاتزال ا لفائدة تحسب على إجمالي القيمة الدفترية للأصل. الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة (٣) الخسارة الا ائتمانية المتوقعة مدى الحياة مضمحلة ائتمانيا:

تتضمن المرحلة (٣) الأصول المالية التي لديها دليل موضوعي على الاضمحلال في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الاصول، يتم إثبات خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

٤. إستثمارات في شركات تابعة

(بالألف جنيه مصرى)

	الدولة	نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات	جمهورية مصر العربية	%٧٨.٩	٢٧٦,٨١٥	١٤٦,٨٢٥
			٢٧٦,٨١٥	١٤٦,٨٢٥

و تتمثل حركة الاستثمار فيما يلي:

(بالألف جنيه مصرى)

	الدولة	نسبة المساهمة %	١ يناير ٢٠٢٣	شراء استثمارات	محول الى الاستثمار	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية *	جمهورية مصر العربية	٧٨,٩٠	١٠٤,٨٧٥	١٢٩,٩٩٠	٤١,٩٥٠	٢٧٦,٨١٥
مسدد تحت حساب زيادة الاستثمار (شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية)*	جمهورية مصر العربية	٧٨,٩٠	٤١,٩٥٠	–	(٤١,٩٥٠)	–
			١٤٦,٨٢٥	١٢٩,٩٩٠	–	٢٧٦,٨١٥

* يتمثل المبلغ في قيمة استثمارات الشركة في شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الإلكترونية:-

- حيث خلال عام ٢٠٢١ قامت الشركة بتأسيس شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية –شركة تابعة– وذلك بنسبه مساهمة قدرها ٧٩,٩٠٪ وقد تم سدادها علي دفعات متساوية و خلال عام ٢٠٢٢ تم التأشير بالزيادة ليصبح اجمالي المبلغ المسدد ١٠٤,٨٧٥ الف جنيه مصري كما تم سداد مبلغ ٤١,٩٥٠ الف جنيه تحت حساب زيادة راس المال و تم التأشير بالزيادة في عام يناير ٢٠٢٣ ليصبح اجمالي المبلغ المسدد ١٤٦,٨٢٥ الف جنيه مصري.
- في ١٠ أغسطس ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة بإجماع الحاضرين بابرام عقد بيع ١٠٠,٠٠٠ سهم من الاسهم المملوكة لشركة دوت لتطوير الالكترونيات و المدفوعات الالكترونية و قد تم تنفيذ عملية البيع في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ و بذلك يكون أصبحت نسبة مساهمة الشركة ٧٨.٩٪.
- خلال عام ٢٠٢٣ قامت الشركة بزيادة رأس المال لشركة دوت لتطوير الالكترونيات و المدفوعات الالكترونية بمبلغ ١٢٩,٩٩٠ الف جنيه مصري و بذلك يصبح اجمالي المسدد ٢٧٦,٨١٥ الف جنيه مصري.

٥. استثمارات في شركات شقيقة

(بالألف جنيه مصري)	الدولة	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركه كونتكت المالية القابضة *	جمهوريه مصر العربية	%٢٩.٥٥	١,٦٠٤,٤٢٣	%٢٩.٥٨	١,٦٠٤,٤٢٣
			١,٦٠٤,٤٢٣		١,٦٠٤,٤٢٣

* يتمثل المبلغ في قيمة استثمارات الشركة في شركة كونتكت المالية القابضة والتي تم نقل ملكيتها من أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م. (الشركة القاسمة) الى أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) وذلك بناءاً على عقد التقسيم الوارد ذكره تفصيلا في الايضاح رقم (١-ج).

* خلال عام ٢٠٢٣ تم تخصيص أسهم إثابة وتحفيز مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة شركة أوراسكوم المالية القابضة لتصبح ٢٩.٥٥٪.

٦. أصول ثابتة

(بالألف جنيه مصري)	تحسينات في اماكن مؤجرة	حاسب آلي	اثاث و معدات مكتبية	الاجمالي
أ- التكلفة				
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	–	١٣٠	–	١٣٠
إضافات خلال العام	–	١٥	–	١٥
إجمالي التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	–	١٤٥	–	١٤٥
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	–	١٤٥	–	١٤٥
إضافات خلال العام	١,٠٥١	١٩٢	٨٠٦	٢,٠٤٩
إجمالي التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٠٥١	٣٣٧	٨٠٦	٢,١٩٤
ب- مجمع الاهلاك				
مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٢	–	٣	–	٣
إهلاك خلال العام	–	٤٥	–	٤٥
اجمالي مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	–	٤٨	–	٤٨
مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٣	–	٤٨	–	٤٨
إهلاك خلال العام	١٨٥	٨٨	٧٢	٣٤٥
اجمالي مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٨٥	١٣٦	٧٢	٣٩٣
صافي القيمة الدفترية				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٨٦٦	٢٠١	٧٣٤	١,٨٠١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	–	٩٧	–	٩٧

٧. أصول حق انتفاع

(بالألف جنيه مصري)	أصل حق انتفاع*	الاجمالي
أ- التكلفة		
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	–	–
إضافات خلال العام	٥,٣١٤	٥,٣١٤
إجمالي التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٥,٣١٤	٥,٣١٤
ب- مجمع الاهلاك		
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	–	–
إهلاك خلال العام	١,١٨١	١,١٨١
اجمالي مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,١٨١	١,١٨١
صافي القيمة الدفترية		
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤,١٣٣	٤,١٣٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	–	–

*يتمثل أصول حق انتفاع في عقد ايجار للمقر الاداري للشركة بالزمالك و تبلغ مده العقد ثلاث سنوات و تنتهي في مارس ٢٠٢٦ و بلغت القيمة الحالية للعقد في تاريخ توقيع العقد ٥.٣ مليون جنيه.

٨. أصول أخرى

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٨-١ أصول اخرى غير متداولة		
تأمين لدى الغير	٣٥٦	–
إجمالي أصول أخرى غير متداولة	**٣٥٦**	–
٨-٢ أصول اخرى متداولة		
فوائد مستحقة – ودائع	٣,٧١٦	١,٦٦٣
حساب جاري مع شركة كليفر للتمويل الاستهلاكي شركة تابعة (تحت التأسيس)	–	٥١٦
حساب جاري مع شركة Venture Debt شركة تابعة (تحت التأسيس)	–	١,٦٠٨
مصروفات مدفوعة مقدما	٤٢٢	١٩٢
أصول أخرى	٩٦٠	–
إجمالي أصول أخرى متداولة	**٥,٠٩٨**	**٣,٩٧٩**
اجمالي أصول اخري	**٥,٤٥٤**	**٣,٩٧٩**

٩. استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

تتمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة في قيمة شراء اذون خزانة مصرية وبيانها كالتالى:

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أذون خزانة – اقل من ثلاثة أشهر	–	٣٦٥,٠٠٠
يخصم:		
عوائد اذون خزانة غير مكتسبة (لم تستحق بعد)	–	(٩,١٤١)
	–	**٣٥٥,٨٥٩**

١٠. نقدية بالبنوك

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
بنوك – حسابات جارية بعملة محلية	١٣٨,١٢٣	٣٣,١٩٣
بنوك – حسابات جارية بعملات أجنبية	١,٧٢٩	٣١٩
ودائع لدى البنوك بعملة محلية (اقل من ثلاثة أشهر)	٣١٥,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
ودائع لدى البنوك بعملات أجنبية (اقل من ثلاثة أشهر)	١٤٨,٢٨١	١١٦,٠٩٨
نقديه بالخزينة	١٦٣	٩
	٦٠٣,٢٩٦	**٢٦٩,٦١٩**

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
نقدية بالبنوك	٦٠٣,٢٩٦	٢٦٩,٦١٩
أذون خزانة – اقل من ثلاثة أشهر	–	٣٥٥,٨٥٩
	٦٠٣,٢٩٦	**٦٢٥,٤٧٨**

١١. رأس المال المصدر والمدفوع

- حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٨,١٣٠,٨٢٠,٤٦١ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢ جنيه مصري موزع على ٥,٢٤٥,٦٩٠,٦٢٠ سهم بقيمه إسمية ٣١ قرش / للسهم وذلك وفقا لقرار الهيئة العامة للاستثمار، وموافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة (الشركة القاسمة) كما هو وارد تفصيلاً فى الإيضاح رقم (١-ج).
- قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ١٩ ابريل ٢٠٢٣ بتخفيض رأس مال المصدر للشركة بقيمة اسهم الخزينه المشتراه خلال الفترة من ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ و حتي ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٢ بأجمالي عدد اسهم ٤٤٥,٧٥٩,٣٤١ سهم ليصبح اجمالي راس المال المصدر والمدفوع للشركة ١,٤٨٧,٩٧٨,٦٩٦.٤٩ جنيه مصري موزع علي ٤,٧٩٩,٩٣١,٢٧٩ سهم و قد تم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٣.

بالجدول التالي بيان أكبر المساهمين في الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

المساهمين	القيمة (بالألف جنيه مصرى)	أسهم عادية	نسبه الاسهم العادية والتي لها حق التصويت
أوراسكوم أكويزيشن إس إيه أر إل	٨٤٠,٠٩٧	٢,٧٠٩,٩٨٩,٣٢٠	٥٦.٤٦٪
أوراسكوم تي إم تي إنفسمنت إس إيه أر إل	١٠,٣٨١	٣٣,٤٨٥,٩٦٥	٠.٧٪
أسهم الخزينة	٢٤,٤٣١	٧٨,٨٠٩,٦٥٩	١.٦٤٪
أخرى	٦١٣,٠٧٠	١,٩٧٧,٦٤٦,٣٣٥	٤١.٢٪
	١,٤٨٧,٩٧٩	**٤,٧٩٩,٩٣١,٢٧٩**	**١٠٠٪**

(١١-١) أسهم خزينة

- بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢ وافق مجلس الإدارة بتنفيذ برنامج شراء أسهم خزينة بحد أقصى ٥٢٤,٥٦٩,٠٠٠ سهم بحد أقصى ١٠٪ من إجمالي أسهم رأس مال الشركة المصدر و المتداول بالبورصة .
- قامت الشركة بشراء عدد ٥٢٤,٥٦٩,٠٠٠ سهم خزينة ما يمثل نسبة ١٠٪ من الأسهم المصدرة و قد بلغت تكلفة اقتنائها مبلغ ١١٢,٩٥٠ ألف جنيه مصري.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٢٣ علي إعدام جزء من أسهم الخزينة و البالغ عددها ٤٤٥,٧٥٩,٣٤١ سهم مما ترتب عليه تخفيض راس المال المصدر للشركة من ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢ جنيه مصري الي ١,٤٨٧,٩٧٨,٦٩٦.٤٩ جنيه مصري ليصبح راس المال المصدر بعد التخفيض موزع علي عدد ٤,٧٩٩,٩٣١,٢٧٩ سهم بقيمة اسمية قدرها ٣١ قرش/ سهم و قد تم التأشير علي ذلك التخفيض في السجل التجاري بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٣ و تنفيذ اعدام تلك الأسهم في مصر للمقاصة بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣.

و بيانها كالتالي:

(بالجنيه مصري)	متوسط سعر السهم	عدد الأسهم	القيمة
أسهم مشتراه خلال الفترة من ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ و حتي ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣	٠.٢٠٨٥٦	٤٤٥,٧٥٩,٣٤١	٩٢,٥٣٥,٠٦٤
أسهم مشتراه خلال الفترة من ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢ و حتي ٣١ يناير ٢٠٢٣	٠.٢٥١٨١	٧٨,٨٠٩,٦٥٩	٢٠,٤١٥,٢٩٧
أسهم تم اعدامها وفقا لموافقه الجمعيه العامة غير العادية	٠.٢٠٨٥٦	(٤٤٥,٧٥٩,٣٤١)	(٩٢,٥٣٥,٠٦٤)
الرصيد أسهم الخزينه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٠.٢٥١٨١**	**٧٨,٨٠٩,٦٥٩**	**٢٠,٤١٥,٢٩٧**

١٢. تسويات ناتجه عن الإنقسام

طبقا لاتفاقية خطة التقسيم المشار اليها في إيضاح (١-ج) فقد اتخاذ القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كأساس للانقسام، هذا وقد تم تسوية المعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، على الأرصدة المحولة الى الشركة المنقسمة في بند تسويات على حقوق الملكية للشركة المنقسمة وتم تعديل رصيد أول المدة للشركة المنقسمة بتلك التسويات، وفيما يلي بيان هذه التسويات.

المبالغ بالألف جنيه مصري

مبالغ تم إثباتها ضمن حقوق الملكية في بند تسويات ناتجة عن الانقسام	
رد خسائر إضمحلال في قيمة استثمارات في شركات تابعة (شركة بلتون المالية القابضة) خلال عام ٢٠٢٠	١٢٩,٠٨٧
الإجمالى	**١٢٩,٠٨٧**
مبالغ تم إثباتها ضمن حقوق الملكية فى بند أرباح مرحلة	
توزيعات أرباح من شركة ثروة كابيتال المالية القابضة خلال عام ٢٠٢٠	٣٤,٦٨٦
فوائد دائنة على قروض لشركة بلتون المالية القابضة خلال عام ٢٠٢٠	٢,١٣٨
فوائد دائنة على الحساب الجاري لشركة فيكتوار القابضة للاستثمار خلال عام ٢٠٢٠	٣٨٥
الإجمالى	**٣٧,٢٠٩**
إجمالي تسويات ناتجة عن الإنقسام	**١٦٦,٢٩٦**

١٣. إلتزامات الايجار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد أول العام	–	–
الاضافات خلال العام	٥,٣١٤	–
فوائد التزام الايجار	٤٦٩	–
المدفوعات الايجارية خلال العام	(١,٦٣٩)	–
	٤,١٤٤	–

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أرصدة متداولة	١,٥٧٩	–
أرصدة غير متداولة	٢,٥٦٥	–
الرصيد	**٤,١٤٤**	–

١٤. مخصصات

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مكون	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
مخصص مطالبات محتملة *	–	١٠,٥٠٠	١٠,٥٠٠
إجمالي المخصصات	–	١٠,٥٠٠	١٠,٥٠٠

١٥. التزامات أخرى

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مصروفات مستحقة	٢,٦٣٢	١,٨٦٢
موردين	٦٥٠	٢,٦٨٥
مبالغ مستحقة – عاملين	٨,٠٩٩	٧,٢٦٦
ضرائب اذون خزانة مستحقة	–	٨٥٨
ضريبة كسب عمل	٤٨٦	٣٢٢
ضريبة خصم وإضافة	١٥	٣٤
الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية	٢٥	٢٥
مساهمة تكافلية– تأمين طبي	٤٠٤	٢٩٥
إلتزامات أخرى متنوعة	٦	١٠
	١٢,٣١٧	١٣,٣٥٧

١٦. أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أوراسكوم للاستثمار القابضة "ش.م.م."	٨٩	٩٤
	٨٩	٩٤

١٧. ايرادات توزيعات بالصافي

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركه كونتكت المالية القابضة	٨٨,٤٠٤	٧٩,٨٢٨
يخصم: ضرائب خصم من المنبع علي التوزيعات الارباح	(٤,٤٢٠)	(٣,٩٩٢)
يخصم: مصروفات تحصيل	(٨٩)	(٨٤)
	٨٣,٨٩٥	٧٥,٧٥٢

– بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٣، وافقت الجمعية العامة العادية لشركة كونتكت المالية القابضة على توزيعات أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بقيمة إجمالية قدرها ٣٠٠ مليون جنيه مصري، وذلك بواقع ٠.٢٥٢٥ جنيه مصري للسهم.

١٨. (خسائر) بيع استثمارات في شركات تابعة

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(خسائر) أرباح بيع اسهم شركة بلتون المالية القابضة *	–	(٣٢١,٧٨٨)
(خسائر) بيع اسهم شركة دوت لتطوير الالكترونيات و المدفوعات الالكترونية **	–	(٧)
	–	(٣٢١,٧٩٥)

* **(خسائر) بيع اسهم شركة بلتون المالية القابضة**

في ١٢ يونيو ٢٠٢٢ تلقت شركة بلتون عرض شراء اجباري من شركة شيميرا للاستثمار او اي من شركاتها التابعة للاستحواذ على شركة بلتون المالية القابضة عن نسبة لا تقل عن ٥١٪ و حتى ٩٠٪ من اسهم الشركة و بتاريخ ١٣ يوليو٢٠٢٢ وافقت الهيئة علي العرض المقدم و بناءً عليه انعقد مجلس ادارة شركة اوراسكوم المالية القابضة في ٢٥ يوليو ٢٠٢٢ و وافق بالأجماع علي قبول العرض المقدم و تمت عملية البيع في ٤ أغسطس ٢٠٢٢.

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قيمة البيع	–	٣٨٤,٧٩٦
(يخصم):		
مصروفات وعمولات سمسرة تخص عملية البيع	–	(٣,٨٢٨)
تكلفة الاستثمار	–	(٧٠٢,٧٥٦)
	–	(٣٢١,٧٨٨)

(خسائر) بيع اسهم شركة دوت لتطوير الالكترونيات و المدفوعات الالكترونية

في ١٠ أغسطس ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة بإجماع الحاضرين بابرام عقد بيع ١٠٠,٠٠٠ سهم من اسهم المملوكة لشركة دوت لتطوير الالكترونيات و المدفوعات الالكترونية و قد تم تنفيذ عملية البيع في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قيمة البيع	–	١,٠٠٠
(يخصم):		
مصروفات وعمولات سمسرة تخص عملية البيع	–	(٧)
تكلفة الاستثمار	–	(١,٠٠٠)
	–	(٧)

١٩. تكلفة العاملين ورواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
تكلفة العاملين وما في حكمها	(٣٠,٠٦٧)	(٢٣,٤٩٨)
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	(٣,٨٥٠)	(٢,٤٤٧)
تأمينات اجتماعية	(٢٠٥)	(٢٠٨)
تامين طبي عاملين و أخرى	(٨١٥)	(٤٦٢)
	(٣٤,٩٣٧)	(٢٦,٦١٥)

٢٠. إهلاك و إستهلاك

(بالألف جنيه مصري)		السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إهلاك اصول ثابتة	(إيضاح رقم ٦)	(٣٤٥)	(٤٥)
استهلاك اصول حق انتفاع	(إيضاح رقم ٧)	(١,١٨١)	–
		(١,٥٢٦)	**(٤٥)**

٢١. مصروفات أخرى

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مصروفات تراخيص واشتراكات	٧٨٩	٨١٣
مصروفات نظم ومعلومات	٣٣٨	٣٣١
خدمات مهنية وقانونية	١,٩٣١	٤,٠١٤
مصروفات بنكية	٣٧	٢٠
مصروفات المقر	٥٨	٥٠
مساهمة التأمين التكافلي	٥١٤	٥٩٣
خدمات استشارية	٧,٩٦٧	٥٢٧
	١١,٦٣٤	٦,٣٤٨

٢٢. فوائد دائنة

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
فوائد حسابات جارية وودائع	٥٦,٧٠٥	٢٤,٦٦٧
عوائد أذون خزانة	٢١,١٣٥	١٣,١١٧
صندوق استثمار	–	٦,٠٧٢
	٧٧,٨٤٠	**٤٣,٨٥٦**

٢٣. فروق ترجمه ارصدة بعملات اجنبيه

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أرباح فروق ترجمة ارصده بعملات اجنبيه غير محققة	٢٨,٦٩٥	٤٢,١٨٢
فروق ترجمة ارصده بعملات اجنبيه محققة	–	–
	٢٨,٦٩٥	**٤٢,١٨٢**

٢٤. ضريبة الدخل

(بالألف جنيه مصري)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ضريبة الدخل	(٩,٣٨٩)	(٦,٣١٩)
ضرائب أذون خزانة مسددة	(٤,٢٢٨)	(١,٧٦٥)
ضريبة مؤجلة	(١٦,٠٥٢)	–
الضريبة على عائد أذون الخزانة التي لم تستحق بعد	–	(٨٥٨)
	(٢٩,٦٦٩)	(٨,٩٤٢)

تسويات لإحتساب السعر الفعلي للضريبة

(بالألف جنيه مصري)		السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافي أرباح /(خسائر) الفترة قبل الضرائب		١٣١,٣٦٥	(١٩٣,٠١٣)
ضريبة الدخل المحسوبة طبقاً لسعر الضريبة	٢٢.٥%	٢٩,٥٥٧	(٤٣,٤٢٨)
مصروفات غير قابلة للخصم		١٠,٧٧٢	٧٨,٦٩٧
إيرادات غير خاضعة للضريبة		(٣١,٠٨٣)	(٣٠,٤٠٣)
رد فروق مؤقتة غير معترف بها أصول ضريبية مؤجلة في السابق		(٥٢)	١
فروق أصول حق انتفاع		٣	–
ضرائب على التوزيعات الارباح من شركات شقيقة		٤,٤٢٠	٤,٠٧٦
		١٣,٦١٧	٨,٩٤٢
سعر الضريبة الفعلي		(١٠٪)	(٥٪)

٢٥. إلتزام الضريبة المؤجلة

تم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقا لطريقة الالتزامات باستخدام معدل ضريبي ٢٢.٥%. نشأت لدى الشركة التزامات ضريبية على الفروق الناتجة من اختلاف الأساس المحاسبي عن الأساس الضريبي للأصول والالتزامات ويتم توضيحها فيما يلي:

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إهلاك وإستهلاك	(٦٦)	–
فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية	(١٥,٩٨٦)	–
صافي التزامات ضريبية مؤجلة	(١٦,٠٥٢)	–

٢٦. نصيب السهم من الأرباح/(خسائر)

تم حساب نصيب السهم من صافى أرباح/(خسائر) العام طبقاً لنص المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٢)، على النحو التالى:

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافي أرباح/(خسائر) العام (بالألف جنيه مصري)	١١٧,٧٤٨	(٢٠١,٩٥٥)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام (بالألف)	٤,٧٢٤,١١٧	٥,١٢٤,٩٦٨
نصيب السهم الأساسي والمخفض في أرباح/(خسائر) العام (بالجنيه المصري)	٠.٠٢١٥	(٠.٠٣٩٤)

٢٧. أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

إسم الشركة (بالألف جنيه مصري)	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	حجم المعاملات السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الرصيد مدين (دائن) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حجم المعاملات السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الرصيد مدين (دائن) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة	شركة زميلة	سداد مصروفات نيابة عن الشركة	٢٣٧	(٨٩)	٢٨٧	(٩٤)
كليفر لتطوير الالكترونيات و المدفوعات الالكترونية	شركة تابعة	سداد مصاريف نيابة عن الشركة	٥٥٧	–	–	–

مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين الرئيسيين وبدلات أعضاء مجلس الادارة

(بالألف جنيه مصرى)	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين الرئيسيين وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	١٧,٤١١	١٢,٧٦٢
	١٧,٤١١	١٢,٧٦٢

٢٨. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك إن وجد والأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة وبعض الأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الإلتزامات المالية كلا من الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة والموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

تتعرض الشركه إلى مجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي، والتدفقات النقدية ومخاطر أسعار الفائدة)، ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. خاصة أن الشركه معرضة للمخاطر من التحركات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السوق وكذلك فان برنامج إدارة المخاطر الشاملة للشركة يركز على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتسعى إلى التقليل من الآثار السلبية المحتملة على أداء الشركة.

أ- **مخاطر السوق**

مخاطر الصرف الأجنبي

- قد تتعرض الشركة لمخاطر الصرف الأجنبي التي تنشأ عندما تكون معاملاتها التجارية بعملات مختلفة عن العملة الرئيسية للقيد والعرض للشركة (الجنيه المصرى) وذلك عن طريق سداد تلك المعاملات بالعملات الرئيسية مثل بالدولار الأمريكى واليورو و جنيه استرليني.

(بالألف جنيه مصري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
دولار أمريكي (*)	١٥٠,٠١٠	١١٦,٤١٧
يورو	(٧٦٩)	–
جنيه استرليني	–	(٢٣)

(*)تتكون أرصدة الدولار الأمريكي بالجنيه المصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من:

نقدية وما في حكمها	١٥٠,٠١٠

- إن إرتفاع أو إنخفاض قدره ١٠ % من سعر العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قد يؤدي إلى زيادة (تخفيض) الأرباح بمبلغ ١.٥ مليون جنيه مصري(مبلغ ١.١ مليون جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٢٠٢) وذلك فى ظل ثبات كافة المتغيرات الأخرى خاصه أسعار الفائدة.

مخاطر التدفق النقدي ومخاطر أسعار الفائدة

ينشأ خطر سعر الفائدة على الشركة من خلال القروض الممنوحه من قبل البنوك بأسعار فائدة متغيرة وقد تعرض الشركة لمخاطر التغير فى أسعار الفائدة مما قد يوثر على قدرة الشركة على سداد تلك الالتزامات، هذا وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لا توجد لدى الشركة أية قروض من أطراف خارجية وبالتالي هذا الخطر مستبعد.

ب- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بشكل عام فى عدم قدره التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة بالحفاظ على السيولة الكافية للأرصدة النقدية، ونظراً لأن الشركة لديها رصيد كبير من النقديه بالعملات الاجنبيه يجعلها لديها القدره على سداد كافه الإلتزامات بما في ذلك الفائدة وأى رسوم أخرى ويوضح الجدول التالي تحليل بالإلتزامات المالية المتوقع سداداها وفقاً لتواريخ إستحقاقها فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ :-

(بالألف جنيه مصري)	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية المتوقعة	سنه أو اقل من سنة	من سنة حتى ٥ سنوات
التزامات أخرى	١٢,٣١٦	١٢,٣١٦	١٢,٣١٦	–
التزام الايجار	٤,١٤٤	٥,٢٦٨	٢,٣٠٥	٢,٩٦٣
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	٨٩	٨٩	٨٩	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١٦,٥٤٩**	**١٧,٦٧٣**	**١٤,٧١٠**	**٢,٩٦٣**

(بالألف جنيه مصري)	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية المتوقعة	سنه أو اقل من سنة	من سنة حتى ٥ سنوات
التزامات أخرى	١٣,٣٥٧	١٣,٣٥٧	١٣,٣٥٧	–
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	٩٤	٩٤	٩٤	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٣,٤٥١**	**١٣,٤٥١**	**١٣,٤٥١**	–

ج- مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالنقدية والودائع المالية فى عدم قدره الطرف المقابل فى اداء المستحقات الماليه تجاه الشركة وتعسره مالياً وتبعاً لذلك يكون الطرف المقابل غير قادر على إعادة الأموال المودعة أو تنفيذ الإلتزامات بموجب المعاملات. ونظراً لأن الشركة شركة قابضه فإن معظم الأرصده المستحقه من أطراف ذات علاقه وبالتالى فلا يوجد إحتمال تعرض الشركة لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمستحقات التجارية.

فئات الأدوات المالية

تعرض الجداول الواردة أدناه تصنيف مجموعات الأصول والإلتزامات المالية حسب الفئة :-

أ-أصول مالية وفقاً لما ورد بقائمه المركز المالى المستقلة في:

(بالألف جنيه مصرى)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر٢٠٢٢
نقدية وما فى حكمها	٦٠٣,٢٩٦	٢٦٩,٦١٩
أصول مالية بالتكلفة المستهلكة		
استثمارات مالية بالقيمة المستهلكة	–	٣٥٥,٨٥٩
أصول أخرى	٥,٤٥٤	٣,٩٧٩
إجمالي أصول مالية	**٦٠٨,٧٥٠**	**٦٢٩,٤٥٧**

ب- **التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة وفقاً لما ورد بقائمه المركز المالى المستقلة في:**

(بالألف جنيه مصرى)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	٨٩	٩٤
التزام ضريبة الدخل	٩,٣٩٠	٦,٣١٩
التزام الايجار	٤,١٤٤	–
التزامات أخرى	١٢,٣١٦	١٣,٣٥٧
إجمالي التزامات مالية	**٢٥,٩٣٩**	**١٩,٧٧٠**

تعتبر الإدارة أن القيمة الدفترية لكلاً من الأصول والالتزامات المالية المثبتة في القوائم المالية المستقلة هي القيمة التقريبية لقيمتها العادلة.

٢٩. الموقف الضريبى

ضريبة أرباح الشركات الاعتبارية

تقوم الشركة بتقديم إقرار ضريبة دخل الأشخاص الاعتبارية السنوي في الميعاد القانوني طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما ، وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما منذ بداية النشاط في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ و حتى تاريخه.

استلمت الشركة إخطار من مصلحة الضرائب المصرية بنقل تبعية الشركة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة إلى مركز كبار الممولين الجديد (٢) خلال عام ٢٠٢٢ ، قد استوفت و أنهت الشركة جميع الإجراءات المطلوبة لذلك ، وكذلك الإجراءات المتعلقة بنقل تبعية الشركة إلى المنظومة الإلكترونية الجديدة التابعة لمركز كبار الممولين الجديد (٢) على موقع مصلحة الضرائب المصرية.

استلمت الشركة إخطار بالفحص من خلال البريد الإلكتروني للمنظومة الإلكترونية الجديدة التابعة لمركز كبار الممولين الجديد (٢) عن الفترة الأولى للشركة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ من مصلحة الضرائب المصرية ، وجارى التجهيز للفحص.

ضريبة الأجور والمرتبات

تقوم الشركة بتوريد ضريبة الأجور و المرتبات الشهرية في الميعاد القانوني.

تقوم الشركة بتقديم تسوية الأجور و المرتبات والنماذج الضريبية الربع سنوية ذات الصلة في الميعاد القانوني على الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب المصرية وتقوم بسداد الفروق المستحقة.

استلمت الشركة إخطار بالفحص من خلال البريد الإلكتروني للمنظومة الإلكترونية الجديدة التابعة لمركز كبار الممولين الجديد (٢) عن الفترة الأولى للشركة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ من مصلحة الضرائب المصرية ، وجارى التجهيز للفحص.

الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتطبيق أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها فيما يخص استقطاع ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة وتقوم الشركة بتوريد الضريبة فى المواعيد القانونية.

ضريبة الدمغة

استلمت الشركة إخطار بالفحص من خلال البريد الإلكتروني للمنظومة الإليكترونية الجديدة التابعة لمركز كبار الممولين الجديد (٢) عن الفترة الأولى للشركة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ من مصلحة الضرائب المصرية ، و تم الفحص و السداد.

٣٠. إرتباطات رأسمالية

يوجد إرتباطات رأسمالية تتمثل في قيمة المبالغ المتبقية لاستكمال رأس مال شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية بمبلغ ٥١,٢٨٥ ألف جنيه مصري من نسبة ٨٣.٨% إلى ١٠٠٪.

٣١. احداث هامة خلال السنه المالية و احداث لاحقة

بتاريخ ١٨ يونيه ٢٠٢٣ تلقت كل من شركة أو تي إم تي أكويسيشن أس أيه أر إل – المساهم الرئيسي بنسبة ٥١.٦٦٪ و شركة أوراسكوم تي إم تي إنفيستمنت أس أيه أر إل – طرف مرتبط بالمساهم الرئيسي و يمتلك ٠.٠٦٪ من اسهم الشركة عرض شراء إجباري من شركة بي إنفيستمنت القابضة ش.م.م بالاستحواذ على نسبة لا تقل عن ٥١٪ و حتى ٩٠٪ من أسهم رأسمال أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م وبتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٤ وافقت هيئة الرقابة المالية علي نشر اعلان عرض الشراء المقدم من شركة بي إنفيستمنت القابضة من خلال مبادلة اسهم دون الخيار النقدي كما الزمت شركتنا بضرورة عقد مجلس إدارة لاتخاذ القرار وتعيين مستشار مالي مستقل من المقيد بسجل الهيئة وبناءً عليه تم عقد اجتماع مجلس ادارة الشركة في ٤ مارس ٢٠٢٤ و تم تعيين مستشار مالي مستقل بغرض اعداد دراسة تقييم القيمة العادلة لعامل المبادلة للشركتين.

أصدر البنك المركزي المصري في ٦ مارس ٢٠٢٤ قراراً برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥ %، ٢٨,٢٥٪ ، على التوالي. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم كذلك بواقع ٦٠٠ نقطة ليصل إلى ٢٧,٧٥ %، مع السماح باستخدام سعر صرف مرن يتم تحديده وفقاً لآليات السوق. وقد أدي ذلك الي ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي خلال الأسبوع الأول من تاريخ قرار البنك المركزي، ليصل ما بين ٤٩ الي ٥٠ جنيه/دولار.